مشكلات النمو الحضري في المدن الجزائرية

Problems of urbangrowth in Algeriencities

عبد العزيز فكرة[1] ، عبد الغاني قتالي[2]،

[1] جامعة عباس لغرور خنشلة، (الجزائر)،baaziz_tasnim40@yahoo.com

[2]جامعة محند أولحاج البويرة، (الجزائر)، ghanou.gat@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/10/31 تاريخ القبول: 2019/12/02 تاريخ النشر: 2019/12/19

الملخص:

تناولت هذه الدراسة في إطارها النظري معالجات سوسيولوجية ومقاربات سوسيوديمغرافيةوسوسواقتصادية لمتغيرات موضوع الدراسة (المشكلات الحضرية، النمو الحضري، النزوح الريفي، المتصل الريفي الحضري)، من خلال الربط المنهجي والمعرفي لهذه المتغيرات للكشف عن الصلة العلائقية والتفاعلية بينهما وبالأخص تأثير وإفرازات ظاهرة النزوح الريفي ومشكلاته في المدن الحضرية المتمثلة في ظهور أزمة السكن، ترييف المدن، التوسع العمراني السريع والغير مخطط، العامل الأمني، العامل البيئي، العامل الاقتصادي، الجريمة وانحراف الأحداث.

الكلمات المفتاحية: العمران، المدينة، التحضر، المشكلات، النمو، النمو الحضري، الهجرةالريفية، المتصل الريفي الحضري.

Abstract:

The abstract shouldconsist of a single paragraph. It shouldbe a summary of the paper and not an introduction. Because the abstract maybeused in abstracting and indexingdatabases, itshouldbe self-contained (i.e., no numericalreferences) and substantive in nature, presentingconcisely the objectives, methodologyused, resultsobtained, and theirsignificance.

Keywords: A list of up to six keywords shouldimmediatelyfollow the abstract, with the keywords separated by dash, following an alphabeticalorder

المؤلف المرسل: عبد العزيز فكرة، الإيميل: baaziz_tasnim40@yahoo.fr

1- مقدمة:

إن النمو الحضري المتسارع في العديد من الدول النامية قد أدى إلى مشكلات اقتصادية واجتماعية وديمغرافية وصحية وأمنية وغيرها، فظهرت المناطق العشوائية التي تفتقر إلى الخدمات الضرورية مثل الكهرباء ومياه الشرب النقية وشبكات الصرف الصحي، كما ارتفعت معدلات الجريمة في المدن، ولقد ظهرت بالجزائر منذ الاستقلال مشكلات عديدة كان سببها النمو الحضري المتسارع في المدن وانعكاساته على المستوى البنيوي والشكلي والاجتماعي، حيث تحولت المدن والضواحي إلى خليط من المشاريع الفوضوية وغير المدروسة في شتى المجالات مما تسبب في مجال حضري غير سليم وغير مخطط

وفي ضوء ما سبق، فإن الدراسة الحالية تسعى للبحث والكشف عن طبيعة ودرجة العلاقة الموجودة بين مشكلات النمو الحضري والنزوح الريفي للسكان وتركيز التنمية في مدن وإهمال أخرى عجل في تفاقم مشكلات النمو الحضري في المدن من خلال الإجابة على الإشكالية التالية:

هل يمكن أن نعتبر توطين الأنشطة الإدارية والصناعية والتجارية ومراكز الخدمات الإقليمية وتقوية ارتباطها بمدن معينة عن باقي المدن الأخرى عجل في تفاقم مشكلات النمو الحضري في المدن الجزائرية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية، نقوم بطرح الفرضيات الفرعية التالية:

1- هل يمكن أن نعتبر مشكلات النمو الحضري في الجزائر مرتبطة أساسا بالهجرة الريفية أو نزوح السكان تجاه المدن؟

2- هل أن تركيز التنمية في المدن وجعلها مجالا لاستقطاب السكان من الريف إلى المدن عجل في ظهور مشكلات اقتصادية واجتماعية وديمغرافية؟

3- هل يمكن القول أن الاهتمام بمناطق معينة باعتبارها مراكز حضرية مهمة وإهمال مناطق أخرى أحدث تنمية غير متوازنة؟ مما ساهم في ظهور العديد من المشاكل.

1-1- أهمية الموضوع:

- الرغبة في التعرف على مشكلات النمو الحضري في الجزائر.

– الوصول والوقوف على أهم العوامل المؤثرة على النمو الحضري في المدن المتمثلة في العامل الاقتصادي، العامل الاجتماعي، العامل الديمغرافي والعامل البيئي والأمني.

– التوصل إلى اقتراحات وتوصيات في ضوء نتائج الدراسة.

1–2–أهداف البحث:

* تهدف هذه الدراسة الوصفية التي تعتمد على طريقة المسح الاجتماعي إلى مقاربة موضوع مشكلات النمو الحضري في المدن الجزائرية سوسيولوجيا، للإسهام في إثراء وتنمية التراث النظري لتخصص علم الاجتماع الحضري، وبالتالي سد النقص المسجل في هذا المجال.

* الإحاطة بموضوع المدينة من حيث نموها ومجالها الجغرافي وخصائصها ومشاكلها.

* إبراز العلاقة بين الهجرة الريفية والزيادة السكانية والتنمية غير المتوازنة وغير المخططة ومشاكل السكان في المناطق الحضرية. (مجلة إنسانيات، 2003، ص83).

2– مشكلات النمو الحضري

2–1– أزمة السكن

ظهور أزمة سكن وطنية حادةتعاني منها الجزائر منذ سنوات بالرغم من كل الجهود المبذولة من قبل جهات عدة ومن قبل الدولة ومشروعاتها المتعددة لبناء وإنجاز مساكن اجتماعية كمشروع مائة ألف مسكن وغيرها والتي لم تتحقق جميعا وسمعنا بالأمس أن الحكومة تنوي بناء وإنجاز ثلاثمائة ألف مسكن جديد لمواجهة الأزمة والطلب المتزايد وكذلك الجهود التي قام بها صندوق التوفير والاحتياط والتي كان القصد منها مشاركة المواطن في تحويل عمليات السكن والتمويل في مؤسسات متخصصة لتحريك عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وقد ساهمت هذه العملية في دفع عجلة البناء وتوسيعها لإنجاح الصندوق في انجاز المنازل وتسليمها للموفرين، أعطى العملية نوعا من المصداقية وشجع أعداد كبيرة من المواطنين في الانخراط في عملية التوفير من أجل السكن، وقد يكون هذا المشروع من أنجح العمليات السكنية. (مجلة البحوث، 2000، ص389)

إن كثرة الطلب على السكن الحضري بسبب الزيادة الطبيعية بين سكان المدن من جهة وبسبب استمرار الهجرة الريفية المقدرة بحوالي 130000 نسمة سنويا مع نهاية الثمانينات جعل الدولة وسلطتها المحلية غير قادرة على تلبية الطلبات المتزايدة للحصول على مأوى في

المدن او القرى المجاورة لها. ففي مدينة وهران وحدها بلغ عدد الملفات المسجلة لدى ديوان الترقية العقارية والتسيير العقاري لغرض الحصول على سكن اجتماعي حوالي 30000 مقبول سنة 1994. في حين نجد أن جميع المشاريع المبرمجة لإنجاز السكن العمومي بنفس المدينة، وفي نفس السنة لا يزيد عن 600 سكن في السنة الواحدة. (الديوان الوطني للإحصائيات، 1992).

وتتجلى أزمة السكن في المدن بوضوح من خلال تفحصنا لمعدل الإيواء أو ما يعرف في الجزائر بمتوسط شغل السكن الذي ارتفع من 5.15 سنة 1966 إلى حوالي 8.5 سنة 1987. (حزب جبهة التحرير الوطني، 1988). وقد صاحب كل ذلك التدهور في الإطار العمراني المبني في المدن سواء من تأثيرات القدم أو الاكتظاظ او تزايد العجز في التجهيز والصيانة.

والبداية كانت في السبعينات بإقامة أحياء سكنية تتكون من مجموعة عمارات لها طابع اللاتناسق كان الهدف منها هو تلبية الطلب الكبير والسريع للسكن وقد عرفت باسم المجموعات الكبرى ومع نهاية السبعينات نشأ شكل آخر من التوسعات يهدف إلى تحسين نوعية الحياة أكثر وإلى خلق نوع من التوازن في المجال وذلك بإدخال مشاريع السكن الفردي برامجه في شكل تخصيصات وعرف باسم المناطق السكنية الحضرية. (عبد الهادي لعروق، 1997، ص10).

إن انعدام التحكم في التنمية الحضرية كثيرا ما أدى إلى إنشاء مجموعات سكنية جديدة للتخفيف من أزمة السكن تكون في غالب الأحيان غير مندمجة في النسيج العمراني الموجود وقليلة الهياكل والمرافق والخدمات الضرورية للحياة الحضرية.

الأمر الذي يؤدي إلى تدهور ظروف الحياة–السكان–في الوسط الحضري من حيث السكن والخدمات الضرورية والنقل، وتصبح هذه الأحياء والعمارات الجديدة منعدمة الخصائص الحضرية وهي عبارة عن مراقد للبشر لا غير.

كما أن هناك نسبة مهمة تقدر بحوالي 11 % من مجموع السكن الحضري في الجزائر تعتبر سكنا مؤقتا لا يستجيب لأدنى المقاييس التقنية المقبولة للإيواء، وعلاوة على ذلك هناك العديد من المساكن التي تعاني من نقص الصيانة والمراقبة التقنية، الأمر الذي أدى إلى تدهورها وجعلها غير قابلة للسكن، بل وخطيرة ومع ذلك فهي مأهولة بالسكان.

ويستبعد جدا إيجاد حل لأزمة السكن في المدن الجزائرية خلال السنوات القليلة القادمة، وذلك لعدة أسباب من بينها ضعف وسائل انجاز السكن العمومي والخاص في الجزائر، على سبيل المثال في المرحلة ما بين 1966 و1977 كان يبرمج انجاز 100000 سكن سنوي على المستوى الوطني بينما لم يكن ينجز في حقيقة الأمر سوى 2500 سكن سنويا. (حزب جبهة التحرير الوطني، 1988)

وأصبح من الصعب الوصول إلى تحقيق التوازن بين الاحتياج الحقيقي للسكن الحضري من جهة والطلب المتزايد عليه من جهة ثانية، رغم الجهود المتواصلة للدولة في توفير السكن اللائق، مع دعم الفئات المحدودة الدخل بالسكن الاجتماعي، وسوف تستمر أزمة السكن الحضري في الجزائر خلال العشرية المقبلة بسبب العجز الذي قدر بحوالي مليون وحدة سكنية عام 1994. (بشير التجاني، 1987، ص15).

وحسب المعلومات المتوفرة لدى الديوان الوطني للإحصائيات فإن الرصيد العقاري لعام 1994 المقدر بحوالي 4 ملايين سكن لا يزال بعيدا عن تلبية الاحتياجات المتزايدة والمقدرة في نفس السنة بمليون سكن في الأوساط الحضرية والريفية على مستوى التراب الوطني. (الديوان الوطني للإحصائيات، 1994).

2-2- التوسع العمراني السريع والغير منظم على حساب االأراضي الزراعية

تعد ظاهرة التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية مألوفة لأغلب المدن الجزائرية، كما اكتسحت المنشآت العمرانية في إنجاز السكنات والمناطق الصناعية والبناءات الفوضوية أغلب المساحات والأراضي الزراعية خاصة المتواجد ضمن القطاع العام وأملاك الدولة. الشيء الذي جعلها عرضة للانتهاكات والتعديل وصعوبة تحقيق المشاريع الخاصة. وتعتبر الأراضي الزراعية في الجزائر من العناصر الطبيعية النادرة ومساحتها محدودة، إذ قدرت في سنة 1992 بحوالي 7.5 مليون هكتار أي بنسبة 3% تقريبا من المساحة الإجمالية للبلاد. ويقع أغلبها عبر السهول الساحلية والسهول والأحواض الداخلية التلية. ورغم الجدلية المطروحة على الساحة السياسية في الجزائر بتوسيع الاستغلال الزراعي وتوسيع رقعة الأراضي الزراعية عبر السهول والهضاب العليا والواحات والصحراء بصفة عامة فإن أهم الأراضي الزراعية من حيث التربة والمناخ والمردودية الزراعية لا يزال يستحوذ عليها الشمال الجزائري.

وإذا كانت هذه الأراضي الزراعية في الشمال تعاني من مشاكل الانجراف والجفاف وانعدام الكفاءة في التسيير والاستغلال فإنها أصبحت تعاني في الوقت الحاضر من خطر التوسع العمراني واكتساحه لخصب الأراضي الزراعية في شمال البلاد. وقدرت مساحة الأراضي الزراعية التي اكتسحها التوسع العمراني في الجزائر منذ 1962 لغاية 1992 بحوالي 150000 هكتار وجهت لإنجاز المناطق السكنية الجديدة، أو لإنجاز المناطق الصناعية والمنشآت الاقتصادية الكبرى وتوسيع شبكة الطرق والمواصلات، أو انتشر ت فوقها الأحياء العشوائية.

ويمكن توضيح خطورة ظاهرة التعدي على الأراضي الزراعية في عدد المناطق الصناعية المنشأة في الجزائر بحواف المدن والتي أحصيت سنة 1990 بحوالي 120 منطقة صناعية أنشئت عبر التراب الوطني. خصص لهذه المناطق في أغلب الأحيان مساحات شاسعة من أخصب الأراضي الزراعية.

فعلى سبيل المثال: المنطقة الصناعية المتخصصة في الصناعات البتروكيميائية وتمييع الغاز بأرزيو وبطيوة شرق مدينة وهرا تخصص للمجال الصناعي بها حوالي 2000 هكتار من أخصب الأراضي الزراعية في السهول الوهرانية، كانت تزرع بالكروم والأشجار المثمرة والأمثلة كثيرة على ذلك. كما أقيمت منطقة صناعية بمدينة تيارت على مساحة تقدر بحوالي 350 هكتار من الأراضي الزراعية المسقية.

كما أن بناء المناطق السكنية الجديدة في المدن الكبرى والمتوسطة لتلبية الطلب المتزايد على المأوى من طرف سكان المدن أدى ولا يزال يؤدي إلى ضياع مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية الخصبة. وقدرت المساحات المستهلكة بواسطة السكن الحكومي المنجز في الفترة ما بين 1967 و1985 بحوالي 25000 هكتار أي بمعدل 30 سكن جماعي عمودي في الهكتار الواحد.

كما يتوقع أ نتتواصل عملية التوسع العمراني في المدن على حساب الأراضي الزراعية المحيطة بها في السنوات المقبلة بسبب حدة مشكل الإيواء في الأوساط الحضرية، واستجابة الدولة لتلبية طلبات السكن الاجتماعي لذوي الدخل المحدود من المواطنين.

وفي حالة انجاز البرنامج الحكومي المتمثل في 500000 سكن في الفترة ما بين 1990 و2000 فإن ذلك سوف يتطلب مساحة لا تقل عن 20000 هكتار جلها سوف يقتطع من الأراضي الزراعية، لأن أغلب المدن الجزائرية الصغرى، المتوسطة، والكبرى سواء الساحلية منها أو الداخلية الواقعة شمال الأطلس التلي محاطة بأرض فلاحية خصبة منا لدرجة الأولى.

إن ضياع الأراضي الزراعية جراء عملية التحضر المكثفة في الجزائر لا تنحصر في مجال السكن والصناعة فقط بل هناك مجالات أخرى تحتاج إلى مساحات شاسعة في الوسط مثل الهياكل الأساسية والمركبات الرياضية والثقافية والجامعية. إلى جانب ذلك ظاهرة البناءات الفوضوية التي توسعت على حساب الأراضي الزراعية، كذلك تلوث الأراضي الزراعية –التلوث الصناعي– وتسبب في إتلاف تربة المحيط الزراعي في جهات مختلفة من الوطن.

وهذه المصانع لم تكتف بالتهام أراضي زراعية خصبة، بل تلوث الأراضي الزراعية المجاورة بفضلاتها السائلة التي يتم تصريفها بشكل فوضوي وعشوائي في العراء وفي أرض ذات تربة بركانية خصبة.

وبالرغم من المجهودات والمحاولات التي بذلتها الدولة الجزائرية من خلال مخططها، المخطط الرباعي الأول (1970–1973) والمخطط الرباعي الثاني (1974–1977) الهادف لإيقاف الزحف الريفي نحو المدن، إلا أنها لم تتمكن من تحقيق ذلك، هذا ما انعكس سلبيا على المجتمع فاتسعت بذلك رقعة البناءات الفوضوية والمختلفة في المدن وضواحيها، وبذلك انتقلت معاناة الريف المهمش إلى المدينة المتخلفة، فالمخطط الرباعي الثاني ركز على مبدأ تنظيم التوسع العمراني، وانجاز مناطق سكنية جديدة في المدن تكون امتداد للمناطق العمرانية الموجودة مع إصلاح لحالة المناطق التي تعاني الإهمال والتهميش .

إن ظاهرة التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية أصبحت ظاهرة مألوفة في الجزائر بسبب وقوع أغلب المدن الجزائرية في الشمال الجزائري في وسط فلاحي ومحاطة بأراضي زراعية خصبة، وقد اكتسحت الأراضي الفلاحية الخصبة في الكثير من الحالات بسبب من المنشآت العمرانية المتمثلة في انجاز السكن، والمناطق الصناعية، والتلوث الصناعي، والبناءات العشوائية، وقد لوحظ سهولة التعدي على الأراضي الفلاحية في القطاع

العام وأملاك الدولة، أما الآن فقد أصبح جل هذه الأراضي مسير من طرف الخواص فسوف يصعب التعدي عليها مستقبلا إذا احترمت العقود المبرمة بين الدولة والمستفيدين فيما يتعلق بنوع استخدام الأرض التي تم التنازل عليها من طرف الدولة.

2-3- انتشار الأبنية الفوضوية أوو الأحياء القصديرية

تعتبر نسبة النمو الديمغرافي الحضري والنزوح الريفي المستمر والأمل في الحصول على حياة أفضل من خلال العمل في المؤسسات الصناعية من المؤشرات الأساسية في زيادة الأحياء القصديرية والأبنية الفوضوية والعشوائيات في المدن. فهي ظاهرة منتشرة في معظم دول العالم تترجم الدليل القاطع والرمز الواضح لتفاقم أزمة الإسكان، رغم انتشارها تختلف من مدينة إلى أخرى من حيث أسباب وجودها ونمطها-المباني-ونوعية الحياة بها.

وبعدالاستقلال وجدت الجزائر مشكلة الأحياء القصديرية من ضمن المشاكل الأخرى التي خلفها الاستعمار. أمام هذا الوضع السياسي اهتم المخطط بهذه الأحياء في عملية التنمية والاقتصاد وباتت من الأمور الضرورية.

وفي سنة 1963 وضعت السلطة المركزية الجزائرية مشروعا للتغلب على ظاهرة أزمة السكن وذلك بإدخال ترميمات وتحسين مساكن الأحياء القصديرية وبناء التجهيزات الجماعية الضرورية. قامت أول تجربة في جانفي 1963 بالعاصمة في حي قصديري يقع بـ"وادي أوشايح" وكان عدد سكانه 900 ساكن يقطنون 20 كوخا وبعد سنتين من البناء الذاتي جددت معظم المساكن وأنجزت مدرستان ومستوصف وسوق تجاري.

هذه التجربة ليست فاشلة واستطاع السكان أن يوفروا بأنفسهم المرافق الضرورية. أما مدينة قسنطينة وفي سنة 1999 ليس بعيدا عن الجامعة تتنشأ وتتوالد بسرعة في كل يوم فجائيا أكواخ جديدة من القصدير. وحسب إحصاء البلدية لسنة 1999 أن مدينة قسنطينة محاطة ب 6500 كوخا منها بني منذ أكثر من 30 سنة ومنها ما بني بعد الاستقلال. (AlianMedain, 1973)

وأن تعددت تعليلات تواجدها فإن أسبابها الرئيسية ترجع إلى الانفجار الديمغرافي في المدن وحدة أزمة الإيواء بها، والنزوح الريفي المكثف نحوها بسبب عدم وجود سياسة تنموية

متوازنة بين مختلف الأقاليم والتركيز على المدن الكبرى والمتوسطة في مجال التنمية الحضرية والاقتصادية بصفة عامة (بشير التجاني، 1987).

والإخفاق في إيجاد سياسة تهيئة حكيمة في الأرياف والمناطق النائية، التي انعكست وأحدثت خلل في المدن نتيجة تعرضها للنزوح الريفي وانتشار ظاهرة الحياة الاجتماعية الهامشية بالنسبة للنازحين الذين يجدون أنفسهم على هامش الحياة الحضرية (محمد مخلوف، 1995)

وتعتبر ظاهرة النسيج العمراني غير المنظم(الفوضوي–الهش) في الجزائر وإن تزايد بشكل مدهش في العشرين سنة الأخيرة بحواف المدن الكبرى والمتوسطة فإن جذوره وأنويته ترجع إلى العهد الاستعماري، ويمكن القول أن هذه الظاهرة برزت في الجزائر مع سياسة الاستيطان الأوروبي المكثف بعد الحرب العالمية الثانية، وما صاحبه من أنماط الساسة الاستعمارية التنموية في مختلف المجالات والقطاعات والاعتماد على الأيدي العاملة الرخيصة القادمة من الأرياف إنجاز مشاريعها الكبرى في إقامة الهياكل الأساسية كشق الطرق ومد السكك الحديدية، وبناء وتوسيع الموانئ، واستصلاح الأراضي الزراعية واستغلالها بحثا عن العمل والعيش، بعد أن أصبحت الفلاحة في المناطق الجبلية النائية والأرياف بصفة عامة غير كافية لمعيشتهم نتيجة الاكتظاظ السكاني وهروبا من الأوبئة والمجاعات التي كانت تحصدهم فانتقلوا إلى المدن يقيمون بحواف المستوطنات الأوروبية في أماكن تحددها لهم الإدارة الفرنسية يطلق عليها اسم الأحياء العربية وهي عبارة عن عشش من الصفيح كانت تمثل أتعس أماكن الإيواء على وجه الأرض (Thintoin.R, 1954, p3-85).

كانت أنماط الاستيطان البشري في الجزائر قبل الاستعمار الفرنسي تتمثل في خيم يقيم فيها البدو الرحل في الصحراء والهضاب العليا والسهوب، أو في بيوت ريفية مبنية بالمواد المحلية من طوب وحجر وخشب، مجمعة في مداشر أو مبعثرة ومتباعدة عن بعضها البعض في التل والمناطق الجبلية. أما بالنسبة لسكان الحضر والذين كانوا يكونون أقلية من مجموع السكان آنذاك فكانوا مستقرين بمدينة تقليدية ذات طابع عربي ذات توجيه إقليمي... علاقات متينة بين الأرياف والمدن تحددها اختصاصات الأنشطة الحضرية الريفية.

وتعود ظاهرة الأحياء العشوائية أو البناءات الفوضوية والقصديرية التي لم تكن موجودة إطلاقا في الجزائر قبل دخول الاستعمار الفرنسي، بل توسعت مع وجوده جراء التحضر التي شهدتها الجزائر بسبب الاستيطان الأوروبي المكثف وسياسة التفرقة العرقية التي كانت متواجدة في الإسكان والتي نتج عنها في المدن: ظهور الأحياء السكنية الأوروبية الراقية، والأحياء العربية التي كانت تتواجد في المدن التقليدية وعشش الصفيح التي هيكل بعضها فيما بعد ليطلق عليها اسم تجزيئات السكن العربي والتي كانت مأهولة بالجزائريين فقط (Cote. M, 1993, p59-72).

تقلصت ظاهرة الأحياء القصديرية في الجزائر في المرحلة ما بين 1962–1970 نتيجة توفر حظيرة سكنية كافية متكونة في الغالب من السكن الشاغر بعد مغادرة ما يقارب من ثلاثة ملايين ونصف من الأوروبيين للجزائر. لكن سرعان ما بدأت تستفحل هذه الظاهرة مع بداية مرحلة التخطيط الاقتصادي في الجزائر سنة 1970، وتتبين سياسة التصنيع في الأقاليم الحضرية بحواف المدن الكبرى والمتوسطة مع تهميش التهيئة الريفية، وإهمال تطوير وتنمية الفلاحة بالقطاع الخاص بل قضى عليها بسبب التأميم وتطبيق نموذج الثورة الزراعية التي أثبت فشله فيما بعد.

وبالتالي فإن التحولات الاقتصادية أوجدت عوامل جذب قوية في الأقاليم العمرانية والمدن الكبرى والمتوسطة في الشمال، والمتمثلة في المصانع وورشات الأشغال الكبرى، ومن جهة أخرى ساهمت في بروز عوامل طرد قوية في القرى والأرياف والمناطق النائية التي أصبحت تعاني من ركود في مجال التنمية.

الأمر الذي أدى إلى تحريك ظاهرة النزوح الريفي نحو المدن خاصة خلال مرحلة التخطيط المركزي ما بين 1970 و1977 عندما سخرت جل مداخل البترول للتصنيع حوالي 52% من مجموع الاستثمارات. في حين إهمال قطاع السكن ولم تعط له الأهمية المنوطة به، والذي أصبح يعاني من عجز متزايد منذ 1970 (بشير التجاني، 1996)

وبسبب سوء التوازن بين التزايد السريع لعدد السكان في المدن وجمود حظيرة السكن الحضري، تواجدت ظاهرة الأحياء القصديرية، واستمرار نموها وانتشارها بشكل سريع فيما بعد حول المدن الكبرى خصوصا وباقي التجمعات الحضرية عموما، وفاق معدل نموها

المقدر بحوالي 10% سنويا، معدل النمو الحضري المقدر بحوالي 5% في أكبر تقدير، بحيث أصبحت أغلب المدن الكبرى والمتوسطة وحتى الصغرى في بعض الأحيان محاطة بأحياء قصديرية تقام فوق أراضي أملاك الدولة بشكل غير قانوني وبطريقة عشوائية وسريعة عجزت المصالح الإدارية والجماعات المحلية من إيقافها والتحكم فيها (تقارير الطلاب، 1996).

وأن لم يجد الحل العاجل لهذا القطر العمراني المشوه والمتكاثر بشكل مدهش فإن جل المدن الجزائرية في المستقبل القريب ستصبح محاطة بأحياء من البؤس والشقاء تكون انعكاساتها خطيرة،ومهددة في نفس الوقت من مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والسياسية ليس فقط على سكان هذه الأحياء بل وعلى سكان المدن المجاورة، والمجتمع ككل كذلك.

وقد بدأت انعكاساتها في البروز خلال السنوات الأخيرة بحيث أصبحت جل مظاهر الشغب والفوضى والانحرافات، والعنف وتعاطي المخدرات، وانعدام الأمن في المدن الكبرى لها ارتباط مباشر أو غير مباشر بهذه الأحياء الفوضوية (بشير التجاني، 1996، ص89)

2-4- انتشار وتفاقم المناطق المختلفة

يتميز العصر الحديث بسرعة نمو المدن، مما تترتب عليه إهمال كبير من المناطق الأصلية داخل المدينة أو خارجها، أو قيام مناطق بأسرها يسكنها أناس وفدوا إلى المدن وظلوا محافظين على مستوياتهم المعيشية، ولم يسايروا الطابع الحضري في الحياة (حسين عبد الحميد أحمد رشوان، 2005، ص111).

وتعد المنطقة المختلفة من أهم المشكلات الملازمة للمدن كما أنها تعد أحد المصادر الرئيسية للمشاكل الاجتماعية التي تسبب قلقا وإزعاجا للحياة الحضرية، باعتبارها بؤرة للأمراض الاجتماعية والسلوك الشاذ، ومسرحا للجريمة وجنوح الأحداث، ومحطة لاستقبال وإدماج المهاجرين، وهي بذلك بيئة فقيرة لسكان فقراء لأنها تشير إلى الشيء الذميم والمردود السلبي الذي يتطلب الابتعاد عنه، وأضاف كثير من الباحثين في مجال المناطق المختلفة، إنها مناطق ذات مظاهر سيئة ويغلب عليها طابع القذارة والفساد الاجتماعي، وقد برزت عدة مصطلحات لمفهوم المنطقة المختلفة، منها المنطقة المتدهورة، المنطقة القصديرية، المنطقة الفقيرة وغيرها من التسميات (أحمد بوذراع، منشورات جامعة باتنة، ص13).

ويؤكد الاتجاه العام للنمو الحضري في دول العالم الثالث، وما يصاحبه من تضخم سكاني على أنه قد حدث تركز سكاني في المدن الكبرى جراء النزوح الريفي التي أدت بدورها إلى إقامة وانتشار مناطق سكنية جديدة متخلفة وهذا ما أكده "Clinard" إن المناطق المتخلفة تشكل حيزا كبيرا من المشاكل التي تتعرض لها المدن، وهي أكثر المشاكل إلحاحا للتخلص منها (أحمد بوذراع، منشورات جامعة باتنة، ص165).

والجزائر من الدول التي تعرف معظم مدنها توسعا عمرانيا على حساب مجالها الحضري وهو ما يطلق عليه اسم الأحياء المتخلفة. فالظاهرة السلبية التي يعاني منها أغلب مدنها وإن تعددت عوامل ظهورها.

فالنزوح الريفي إلى المدن سببه الصناعة والصناعة سبب في التوسع العمراني والتوسع العمراني بدوره سبب في أزمة السكن وهذا الأخير من أسباب ظهور الأحياء المتخلفة بالجزائر (جميلة العلوي، 2006–2007، ص130).

لا شك أن مشكلة المناطق المتخلفة تكمن في تدهور أحوال سكانها اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا وعمرانيا، الأمر الذي أدى إلى التباين بين أجزاء المدينة الواحدة من الناحية الإيكولوجية والمورفولوجية، وبهذا أصبح أمرها واضحا جليا لدى العام والخاص، ويرجع أسباب تردي أوضاعها أساسا إلى عدم تطبيق سياسة حضرية صارمة، وكذلك إلى الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية النابعة من طبيعة مجتمعاتها، إلا أن أمر سكان هذه المناطق قد تجاوز النطاق المتعارف عليه، وخاصة في الفترة الحالية بعد أن ارتفع عدد سكانها وتنوعت أنماطها وأشكالها العمرانية، وباتت تمثل إحدى الإضافات السكنية للمدن. وتشكل في العديد منها ثلث سكانها، كما أنها أماكن غير مريحة، باعتبارها بؤرة المشاكل التي تقلق المدن، وتفوق إمكانياتها المادية المتاحة لها، كما تبين أنها مناطق خطرة وقوة اجتماعية ضاغطة في مجتمع المدينة وهذا من خلال القضايا الاجتماعية والسياسية على أنها ورقة رابحة يمكن استخدامها لأغراض عديدة (أحمد بوذراع، منشورات جامعة باتنة، ص168–169).

وقد برزت ظاهرة الأحياء المتخلفة في الجزائر مع سياسة الاستيطان الأوروبي المكثف بها بعد الحرب العالمية الثانية وما صاحبه من أنماط السياسة التنموية الاستعمارية في

مختلف المجالات والقطاعات والاعتماد على الأيدي العاملة الرخيصة الآتية من الأرياف لإنجاز المشاريع الكبرى في إقامة الهياكل الأساسية(الطرق–السكك الحديدية–السدود)، وتوسيع الموانئ والمدن (بشير التجاني، 1996، ص59).

ولقد كانت أنماط الاستيطان البشري في الجزائر قبل الاستعمار تتمثل في خيم، يقيم فيها البدو الرحل في الصحراء والهضاب العليا والسهوب أو في بيوت ريفية والمناطق الجبلية. أما بالنسبة لسكان الحضر فكانوا آنذاك يشكلون أقلية من مجموع السكان (علي مانع، 2004، ص75–76). فالأحياء المتخلفة في الجزائر لم تكن موجودة إطلاقا إلا بعد دخول المستعمر الفرنسي بل توسعت مع وجوده جراء عملية التحضر التي شهدتها الجزائر بسبب الاستيطان الأوروبي المكثف. وبسبب سوء التوازن بين التزايد السري لعدد السكان في المدن وجهود حظيرة السكن الحضري تواجدت الأحياء المتخلفة واستمر نموها وانتشارها بشكل سريع في المدن وفاق معدل نموها المقدر ب 10% سنويا بمعدل النمو الحضري. ولقد أصبحت أغلب المدن الجزائرية تحتوي على أحياء متخلفة ومتدنية المستوى العمراني والمعيشي مما عجزت المصالح الإدارية والمحلية من إيقافها والتحكم فيها، وأصبحت ورقة مربحة وقوة اجتماعية ضاغطة في مجتمع المدينة وهذا من خلال العديد من القضايا الاجتماعية والسياسية يمكن استخدامها لأغراض عديدة. إضافة إلى أنها برزت ضمن المحيط الحضري كمناطق عصيان وتمرد أما السلطات المحلية للمدن،وهذا ما تم تجسيده مؤخرا كما حدث في الجزائر في الفترة الواقعة ما بين عامي 1985–1988 حيث تمت عملية عصيان من طرف سكان المناطق الحضرية المتخلفة أمام السلطات المحلية وقواتها الأمنية، زمن ثم انتشرت هذه الظاهرة في العديد من المدن الجزائرية، وهذا بعد أن أكتشف المخالفات التي كانت تتم سريا في مجال الأنشطة الاقتصادية والممارسات والأفعال اللاأخلاقية والممنوعة والمخالفة للقانون والدين والعرق، ومن ثم فإن الوضع الحالي للمناطق الحضرية المتخلفة انعكاس خطير لا تسلم منه أي مدينة في الدول النامية، وهذا مؤشر سلبي للغاية يبين ما ستفرزه هذه المناطق الحضرية المتخلفة في المستقبل إن لم يتم على عجل تهيئة وتكييف أحوالها العمرانية وترقية وتحسين مستوى سكانها وفق أسس الحياة الحضرية، وذلك من خلال سياسة حضرية شاملة لهذه المناطق حتى يتم تضييق الهوة والتخلص من التباين بين أجزاء المناطق السكنية في المدينة الواحدة في العالم الثالث (أحمد بوذراع، منشورات جامعة باتنة، ص169).

2-5- تضخم المنطقة الحضرية

لقد عرف العالم الثالث التحضر السريع مع بداية الخمسينات من القرن العشرين وهو ما أدى إلى وجود ظاهرة التضخمالحضري، الذي يقصد به الحالة التي تعيش فيه مجموعة سكانية في أماكن حضرية في أي بلد كان تفوق إمكانيات النمو الاقتصادي لتلك الأماكن (جيرالد بريز، 1989، ص246).

ومن هذه الرؤية نجد الجزائر العاصمة كمدينة حضرية تضم بعدد سكانها البالغ3663.505 نسمة في سنة 1987 بنسبة 15.9% من إجمالي سكان البلاد على مساحة لا تغطي إلا نسبة 0.3%من التراب الوطني أي بكثافة قدرتها 508 نسمة في الكم^2، وكانت هذه الناحية بعدد سكانها الحضر البالغ 2652235 نسمة قد بلغت في ذلك التاريخ نسبة تعمير قدرها 72.3%. وتسمح هذه الأرقام وإن كانت جزئية بالتأكيد دون أية تعاليق أخرى ما بلغته ناحية العاصمة من تضخم حضري مفرط فحسب، بل بالنسبة إلى أكثر المناطق التلية الأخرى سكانا. ولتثبيت وجهات النظر وعدم الاغترار بالانطباعات الكاذبة التي يمكن استخلاصها من استقرار النمو الديموغرافي المسجل في الناحية، يجب أن نؤكد أنه حتى ولو افترضنا الحفاظ على هذا الوضع في المستقبل القريب، فإن هذا النمو الضعيف لا يعني شيئا في التطور الآتي لعدد السكان 4.800.000 نسمة في سنة 2000. وقرابة 6.000.000 نسمة بحلول سنة 2010 (شريف رحماني، ديوان المطبوعات الجامعية، ص34).

وإذا استندنا إلى وضعية سنة 1987 وجدنا أن ناحية الجزائر العاصمة ستبلغ بحلول سنة 2010 كثافة سكانية تقارب 850 نسمة في الكلم^2. وليست مخاطر ذلك بالتي تخفى على أحد سواء إلى مستقبل سهل متيجة الذي لا يعسر على المرء ملاحظة ما لحق به من تآكل لأراضيه الخصبة، أم بالنسبة إلى سير الاقتصاد في المنطقة أو التحكم في عمرانها وتنظيمها. والمشكلة التي أخذت حركة العمران الحضري تطرحها يمكن أن تبينها كذلك الأرقام التي تجسد وتوضح ظاهرة تضخم العمران الفوضوي الذي يخشى أن يلتهم متيجة برمتها بصرف النظر عن إطار العاصمة وفساد نظامها الحضري في حد ذاته (شريف رحماني، ديوان المطبوعات الجامعية، ص34).

لقد سجلت الناحية كما سبق ذكره، عدد إضافيا من السكان الحضر يصل إلى 500.50 نسمة فيما بين 1977 و1987 منهم قرابة 150.000 في ضواحي الجزائر العاصمة. وإذا ما أضفنا إلى ذلك المدينة الكبرى في الناحية أي مدينة البليدة لم تستقبل سوى 25000 نسمة، سهل علينا أن نلاحظ أن الضواحي الأخرى والمجمعات السكنية الكبرى المتمركزة في الناحية وفي متيجة بالتحديد هي التي اضطرت إلى امتصاص بقية السكان أي قرابة 325.000 نسمة، وهذا الواقع تشهد عليه نسب النمو السكاني السنوي التي سجلتها التجمعات السكانية المذكورة، وهذا العمران الحضري المنتشر الذي إليه المجمعات السكنية الريفية المقامة على الأراضي الزراعية مباشرة قد بدأقبل سنة 1977 كما سبق بيانه، ولكنه أخذ مدى أوسع وضخامة أشد خلال الفترات اللاحقة لأنه يمتد كذلك إلى متيجة الغربية (حجوط، أحمر العين)، التي كانت إلى حد الآن محافظا عليها ولا سيما المساحة المسقية. وهكذا نرى إذن، ودونها ميل إلى نظرة تشاؤمية أن حوالي 20.000 هكتار هي التي يخشى أن تكون ضحية هذه الفوضى السكنية (شريف رحماني، ديوان المطبوعات الجامعية، ص38).

إن التهاون المتزايد في التسيير والصيانة الحضرية، وغياب مخططات التعمير الميداني، ونظام التخصيصات المفروض دونما تمييز على البلديات تحت غطاء مكافحة السكن المؤقت سرعان ما ساعد كل ذلك على تحويل أسطورة التعمير التي عشناها في السبعينات إلى كابوس منذ نهاية الثمانينات. وفضلا عن الضغوط التي تمارسها المدن يوما بعد يوم على وضع العالم الريفي الزراعي الذي تجاوزعدد سكانه الآن والتعديلات الواسعة المتزايدة التي تهدد أجود أنواع التربة في السهول التلية والسهبية والساحلية، نلاحظ في الواقع منذ عشرية الثمانينات بروز أخطر المشاكل الداخلية المطروحة على المدن ذاتها (شريف رحماني، ديوان المطبوعات الجامعية، ص38–39).

لقد بدأت تظهر في المدن الكبرى مؤشرات تفتت عبر الإقليم وانشقاقات اجتماعية مفجرة لعوامل الوحدة في المدينة. أحياء وأجزاء كاملة من المدينة تعيش منغلقة على نفسها ومبتعدة على أنماط التسيير والاقتصاد والنظام في المدينة، وينتج عن هذا كله العنف الحضري.

وتتمركز الآفات الكبرى، كالبطالة، وأزمة السكن وانعدام الأمن، وأزمة هوية وكل هذا وذاك من شأنه أن يزعزع تماسك المجتمع والوحدة الترابية. إن معظم هموم الأمة تزداد حدة في مختلف مدننا وتشكل تحديا كبيرا لسياسة التهيئة العمرانية.

إن الإفراط في التمركز داخل مدن متضخمة ومختلفة يضاعف حالات الصراع والتصادم فوق فضاءات صغيرة حيث يزداد الاحتشاد حدة وتتفاقم الحاجة إل الشغل والسكن، ويحتد الصراع على مجال الحياة وتتولد عن هذه الحالة وضعيات تأزم تساعد على انتشار أعمال المضاربة حول السكن والعقار.وأكثر من ذلك فإن ضخامة العجز وتعاظم الطلب مع ضعف الإمكانات العمومية، تبعث في نفوس المتعاملين العموميين شعورا باليأس وميلا إلى الركود.فالتركيز الحضري إذن ووجود أحياء في قطيعة عن بقية الأحياء الأخرى يمثلان مصدرا كبيرا لخسارات مالية باهظة.ولهذه النفقات المضافة الناتجة عن التمركز العمراني صيغة اجتماعية كذلك لأنها تزيد في تعقيد المشاكل المتعلقة بالسكن التي تمكن أهم أبعادها في توافر الأراضي القابلة للبناء (شريف رحماني، ديوان المطبوعات الجامعية، ص37–38).

2–6– ظاهرة ترييف المدن

إن ظاهرة ترييف المدن كتب حولها العديد من السوسيولوجيين وخاصة أولئك الذين اهتموا بالمكسيك وغيره من مدن أمريكا اللاتينية حتى أن Oscar Louis أخرج مفهوما جديدا من دراسة أطلق عليه ثقافة الفقر، وهكذا يمكن القول أن مدن العالم النامي عرفت تحضيرا هائلا من حيث العدد السكاني و أحجام السكان في المدن الكبرى لكن دون أن تعرف الحضرية بمعناها الواسع و التي عادة ما تكون تأثيراتها تصدر من المدينة نحو الريف (بوقصاص عبد الحميد، ديوان المطبوعات الجامعية، ص210).

ومن الواضح أن المهاجر يعيش في المدينة ولكنه في الواقع لا ينتمي إليها أي لا يندمج فيها اجتماعيا وثقافيا وأساليب الحياة الأخرى.

فالهجرة تعد في بلدان العالم الثالث بكل ماتنطوي عليه من العوامل والأسباب مسؤولة مسؤولية مباشرة على الانفجار غير المتوازن والسريع.

ويجب ألا يفهم من ذلك أن ظاهرة النزوح كعملية بل يقصد من ورائها مسؤولية سياسة التنمية الخاطئة للمشاريع الاقتصادية وهو ما نتج عنه التوجه بأعداد هائلة نحو المدن في المجتمعات ونتج عن ذلك ترييف المدينة حيث يغلب صور السلوكيات الريفية في الكثير من مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والخصائص الثقافية وغير ذلك من مظاهر التخلف(بوقصاص عبد الحميد، ديوان المطبوعات الجامعية، ص210).

وهكذا تبدو ظاهرة النمو الحضري في الجزائر كظاهرة سكانية ناتجة عن ارتفاع نسبة النزوح الريفي نحو المدن، بعد انتهاء حرب التحرير، ونزوح سكانها نحو المدن بعد الاستقلال سنة 1962، واعتبارا من سنة 1966 اكتست عملية التحضر طابعا اقتصاديا وصناعيا، على أساس أن عملية التحضر التي تتم في نطاق التنمية الصناعية أفضل بكثير من مجرد القيام بعملية تحسين أو تحديث محدود في الوسط الريفي، فهل؟ نحن في الجزائر أمام ظاهرة التحضر أم ترييف المدن؟

إن السؤال الذي يطرح نفسه بعد التحليلات الإحصائية لظاهرة النمو الحضري في الجزائر،هو: ألا يمكن اعتبار ظاهرة النمو الحضري وبشدتها الحالية عملية ترييف في الأساس وليست عملية تحضر؟ خصوصا إذا علمنا أن هذه العملية ترتبط إلى حد كبير بالأصل الريفي للسكان، إلى جانب سكان الحضر الذين هم في الأساس لا يتمتعون بتقاليد حضرية عريقة (محمد السويدي، ديوان المطبوعات الجامعية، ص83-84)

فمن الناحية الديموغرافية-الاجتماعية يمكن تفسير هذا النمو الفوضوي المتزايد للحضر في ضوء العوامل التالية:

1- النمو الحضري السريع: إذ بالرغم من انتهاء الحرب، ونزوح المعمرين بعودتهم إلى فرنسا، بعد الاستقلال، بقد بقي النمو الحضري في تزايد مستمر، ولا يزال إلى اليوم.

2- تعقد الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن، والتي تقف وراءها عدة عوامل:

أ- عوامل سوسيولوجية تتمثل في عدم التنظيم الذي شهده الريف الجزائري نتيجة لجذب المدن للطاقات الحيوية الريفية، إلى جانب آثار حرب التحرير النفسية والاجتماعية التي تتسبب فيها تهديم القرى والمداشر الريفية.

ب- عوامل اقتصادية ناتجة عن الوضع الاقتصادي العام في الريف الجزائري والمتمثل في عدم التوازن بين الموارد والسكان.

ج- عدم تكافؤ الفرص في الميدان الاجتماعي والثقافي أمام أبناء الريف في مقابل أبناء المدن، الأمر الذي دفع بأعداد من الريفيين، خصوصا الشباب منهم للخروج عن المجتمع التقليدي المغلق.

وتعتبر ظاهرة النزوح الريفي إلى المدن في الجزائر من أبرز العوامل والأسباب المكونة لظاهرة ترييف المدن الجزائرية الكبرى (محمد السويدي، الجزائر، ص84).

2-7- التحديات البيئية الناشئة في المناطق الحضرية

2-7-1- ندرة المياه

تعاني جميع دول المغرب العربي من ندرة المياه حيث يقل متوسط النصيب الفردي من إجمالي الموارد المائية عن 500 ملم مكعب في الجزائر، وليبيا وتونس، مقابل 1000 متر مكعب للفرد الواحد في المغرب، كما لوحظ استنزاف كل من الجزائر، والمغرب وتونس ما بين 65.47% من موارد المياه المتجددة، بالرغم من إمكانية الاستفادة من مياه البحر ومصادر المياه الجوفية في المناطق الصحراوية، إلا أن التكاليف المترتبة عليها تعد باهظة للغاية في الدول العربية التي سجلت أعلى معدلات لتعريفة المياه، عدا عن ذلك تراوحت معدلات المياه المستهلكة لأغراض زراعية في دول المغرب ما بين 60 و95% وذلك تماشيا مع السياسات الهادفة لضمان تحقيق الأمن الغذائي (برنامج الموئل، نشرة التخطيط العمراني في ليبيا، 2010).

إن الحصول على ماء صالح للشرب وسليم من أجل احتياجات السكان المنزلية يعتبر في الجزائر حقا كرسته قوانيننا ونصوصنا الأساسية، ووضع هذا المبدأ حيز التنفيذ، أدى بالدولة إلى وضع برامج تنموية هامة للهياكل الأساسية الخاصة بالماء الصالح للشرب(السدود-الآبار-النقل-جلب المياه) التي تتطلب تجنيدا متزايدا للموارد المائية كما هو مبين أدناه الفترة بين:

1974 – 1977: 4 ملايير دينار(0.8 دولار أمريكي)

1980 – 1984: 6 ملايير دينار (1.2 دولار أمريكي)

1985 – 1989: 6 ملايير دولار (1.2 دولار أمريكي)

وقد سمح هذا المجهود المالي الهام في سنة 1990 بإنتاج حجم يقدر ب 1.3 مليارم^2 في الجزائر من أجل تزويد التجمعات الحضرية والريفية بماء الشرب، وقد سمحت تنمية الهياكل الأساسية الخاصة بجلب المياه وتوزيعها ببلوغ معدلات في مجال الربط بالشبكة العمومية تعادل مستوى البلدان المتقدمة.

86% بالنسبة للتجمعات الحضرية و74% بالنسبة للتجمعات الريفية أي 12.1 مليون نسمة حضرية و5.1 مليون نسمة ريفية (شريف رحماني، الجزائر، ص47-48).

لقد أصبح تموين التجمعات الحضرية بالمياه الصالحة للشرب (سواء من الناحية الكمية أو من الناحية النوعية) يعد إحدى المشاكل الكبرى التي تواجه سكان المدن، وقد تناقص معدل كميات المياه المستهلكة يوميا بالنسبة للفرد الواحد في المدن الجزائرية من 150 لتر سنة 1996 إلى 80 لتر سنة 1987. كما كثرت الأحياء والبناءات الفوضوية الغير مزودة بالمياه الصالحة للشرب. وقد أصبح من الصعب تعبئة المياه الضرورية لمواجهة النمو الحضري السريع المتمثل ليس فقط في توسيع المدن وزيادة عدد سكانها بل وإلى الاستهلاك الواسع للمياه في الصناعة وبالخصوص في المناطق والأقطاب الصناعية الواقعة بحواف المدن(أرزيو، سكيكدة، الجزائر، عنابة، الحجار). زيادة على المناطق الصناعية التي أنشئت بقرب المدن المتوسطة عبر الساحل أو في الداخل (بشير التجاني، 1990، ص26–34). وقد صاحب الزيادة في كميات المياه المستهلكة في المدن والصناعة تناقص مستمر في كميات المياه المسخرة للري الذي يعتمد في معظمه على مياه الآبار المحلية بدلا من مياه السدود والتي أصبحت تعبأ مياهها لتغطية الاحتياجات في المدن والصناعة. وتشير الإحصائيات أن التجهيزات الحالية لتعبئة إنتاج ونقل المياه الصالحة للشرب في الجزائر تلبي حاجات 85 % من سكان المدن، وهي نسبة مقبولة إذا ما قورنت بما ينتج في بلدان شمال إفريقيا المجاورة (الوكالة الوطنية للموارد المائية، 1994، ص1–29).

2–7–2– الطاقة وتلوث الهواء

بلغت نسبة السكان ممن يتمتعون بخدمات إمدادات الكهرباء في عام 2005 نحو 99% في تونس، والجزائر 98% و97% في ليبيا و85% في المغرب، كما سجلت كل من الجزائر والمغرب وتونس زيادة في معدلات استهلاك الكهرباء في الفترة ما بين 1997–2007 بنسبة تراوحت ما بين 44 و48% لذلك. وفي ظل المعدلات المتزايدة لاستهلاك الطاقة فقد لوحظت الزيادة في معدلات انبعاثات الكربون من 49 إلى 79% خلال الفترة من عام 1990–2005،وذلك بالرغم من استقرار معدلات النصيب الفردي من الانبعاثات الناشئة. حيث سجلت الجزائر معدلات استهلاك تفوق أو مساوية للمتوسط العالمي. وتتمتع المنطقة بأعلى إمكانات الطاقة المتجددة في العالم حيث يجري تنفيذ مبادرات رئيسية من أجل بناء منشآت الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والتي سيتم نقلها إلى أوروبا. كما يهدف برنامج إنتاج الطاقة

الشمسية المركزة الذي يقوده البنك الدولي (CSP) إلى توليد حوالي 20 جيجاواط من الطاقة في الدول الواقعة في البحر الأبيض المتوسط (المنتدى العربي للبيئة والتنمية، 2009).

وتهدف مبادرة (ديزيريتيك) والتي سيقوم اتحاد من شركات أوروبية وجزائرية بتنفيذها تحت راية شركة "ميونيخ راي" إلى بناء شبكة من مرافق الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في جميع أنحاء الشرق الأوسط، وشمال إفريقيا، إضافة إلى تقديم خطة واسعة بحلول عام 2020 ومعظمها في أوروبا، كما تعهدت الجزائر بتنفيذ منشآت لتوليد 220 ميغاواط من الطاقة في كل من حاسي الرمل، ونعمة (ولتر جزنثان، ماي 2010).

2-7-3- تدهور خطير في التشغيل "البطالة"

إن تلبية احتياجات السكان الاجتماعية إن لم تصاحبها أعمال مقابلة لها في الجهات المعنية من حيث توفير الشغل يمكن، تحت غطاء ظاهري من استقرار السكان، إن تعمق الفوارق التي تؤثر سلبا في العلاقة بين السكن والعمل. كان عامل واحد تقريبا من بين عشرة عمال يجد نفسه مضطرا في سنة 1977 إلى الانتقال من ولاية إقامته قصد العمل في ولاية أخرى. ولا شك أن ضخامة هذا النزوح المتكرر يوميا أو أسبوعيا. والوجهة التي تتجه إليها جموع العمال، والمسافات التي يقطعونها دليل على مدى الفوارق الجهوية السائدة في ميدان عرض مناصب العمل والجهات المحظوظة نسبيا من المدن العاصمية والجنوب (نشاطات المحروقات) التي تستقطب اليد العاملة من شرق البلاد ووسطها ولا سيما ولاية تيزي وزو- جيجل-سطيف-الشلف-بجاية-البويرة-قالمة-بسكرة-باتنة التي لا تكفي الفلاحة فيها بتشغيل السكان الذين هم في غالبيتهم من الأرياف بحيث أصبحت هذه الولايات أحواضا حقيقية من اليد العاملة (شريف رحماني، الجزائر، ص45).

فالجزائر العاصمة وضواحيها كانت تجلب 100.00 عامل في الغالب لمدة تزيد على أسبوع من أجل العمل فيها: 40.000 من البليدة وتيزي وزو، 20.000 من ولايات بعيدة كالشلف والبويرة والمدية و40.000 من ولايات باقية، سطيف، باتنة.

فالأمر يتعلق هنا بظاهرة وخيمة العواقب إذ تنعكس فعلا على الكلفة الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن هذه التنقلات، أضف إلى هذا كله الضغط الكبير الذي يمارسه على المدن العاصمة هؤلاء العمال الذين لا يطلبون في غالبيتهم سواء الاستقرار نهائيا مع

عائلتهم في المكان الذي يوفر لهم العمل إذ توفرت فيه شروط السكن (شريف رحماني، الجزائر، ص45–46). أما بالنسبة إلى معدلات البطالة، فيمكن تقسيم تطورات معدلات البطالة إلى مرحلتين متتاليتين في الاتجاه (سليم عقون، 2009–2010، ص132).

الفترة 1985–2000: خلال هذه الفترة عرفت الجزائر ارتفاعا متزايدا من سنة إلى أخرى في معدلات البطالة، حيث انتقلت من 9.7% سنة 1995 إلى 19.70% سنة 1990، بعد ذلك ارتفعت إلى أقصاها بنسبة 29.30% سنة 1999. ويرجع إلى عدة أسباب منها الضائقة المالية التي مرت بها الجزائر الناجمة عن انخفاض سعر البترول وتقلص مداخيل الجباية البترولية، من جهة، وعجز المؤسسات العمومية وعدم قدرتها على إحداث المزيد من مناصب الشغل الجديدة، إلى جانب ذلك الظروف الأمنية الصعبة " العشرية السوداء"، والإصلاحات الهيكلية التي فرضها صندوق النقد الدولي، والتي كان لها أثر بليغ على مستوى التشغيل.

الفترة 2000–2007: أما خلال الفترات الأخيرة فلقد سجلت معدلات البطالة تراجعا محسوسا وانتقالا فريدا من نوعه مقارنة بنتائج الفترات السابقة، حيث نجد سنة 2000 معدل البطالة بلغ 28.85% لينخفض عام 2004 إلى 17.70% أي حوالي 1.67%مليون عاطل عن العمل، وانطلاقا من هذه السنة بدأمعدل البطالة في الانخفاض إلى أن وصلت إلى 13.80% أي حوالي 1.37 مليون عاطل عن العمل بنسبة من إجمالي المجتمع النشيط سنة 2007. ويمكن إرجاع هذا الانخفاض في نسبة البطالة خلال السنوات الأخيرة، إلى تحسن الوضعية الأمنية والاقتصادية للبلاد، التي ساعدت على الاستقرار السياسي مع تحسن المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية التي ساهم فيها بقدر كبير مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي.

2–7–4– التدهور في مستوى تجهيز المدن بالمرافق والخدمات:

جميع المؤشرات توضح تدهور مستوى المرافق والخدمات في المدن الجزائرية التي أصبحت طاقتها محدودة لمواجهة عدد سكان الحضر.

من بين هذه المؤشرات:

اختناق المدن الكبرى بحركة المرور نتيجة الزيادة المرتفعة في عدد السيارات، وعدم تطور شبكة الطرق لتلبية متطلبات حركة المرور المكثفة بها. كما أن وسائل النقل الحضري أصبحت عاجزة عن تلبية احتياجات نقل السكان خلال رحلتهم اليومية خاصة تجاه مقرات العمل والخدمات العمومية وأحسن مثال عن ذلك حركة المرور في كل من مدينة الجزائر

ووهران وقسنطينة، وعنابة أين أصبحت تعاني ، خاصة في أوقات الذروة من الاختناق بل تصل إلى درجة الشلل في بعض الأحيان، وإن شرع في إيجاد بعض الحلول المستعجلة لها كإنجاز بعض الأحزمة من الطرق المزدوجة المحيطة بحواف المدن الكبرى وانطلاق أشغال ميترو الجزائر فإن مشكلة النقل والمرور خاصة في المراكز – المدن الكبرى– ستتعقد أكثر في العشرية المقبلة، بسبب تزايد عدد السيارات(وصل عدد السيارات المستعملة في الجزائر سنة 1990 حوالي 500000 سيارة نفعية، و800000 سيارة سياحية حيث يقدر معدل الزيادة في عدد السيارات في الجزائر بحوالي 10% سنويا (الديوان الوطني للإحصاء، 1994).

3– خاتمة

يستلزم من الآن فصاعدا التفكير الجيد والتخطيط المحكم لتوفير الهياكل القاعدية الضرورية للنقل بصفة عامة وشبكة النقل الحضري بصفة خاصة، كما ينبغي اتخاذ إجراءات تدبيرية مسبقة لتفادي أزمة حركة المرور الخانقة في المدن الكبرى. من بين هذه الإجراءات المستعجلة: إخراج مقرات الإدارة العمومية والمؤسسات الإنتاجية ومحطات النقل الجهوي والوطني خارج مراكز المدن، وضرورة تجهيز المدن الجديدة المنشأة والأحياء السكنية والعمارات المحيطة بجميع الخدمات والمرافق الضرورية، كل هذا سوف يقلل من درجة الاختناق في مجال النقل والمرور وسوف يوفر الكثير من الجهد والوقت.

3–1– النتائج:

– ارتفاع معدلات النمو الحضري التي أصبحت تتراوح ما بين 03% إلى 06% في مختلف أحجام المدن الجزائرية، والذي أفرز في بعض الأحيان مناطق من الإسكان الحضري المتدهور والفوضوي وما يعكسه من سلبيات في البيئة الحضرية.

– التضارب في استخدام الأراضي وتداخلها غير المنسجم بسبب النمو الحضري المفرط وغير المنظم، وعدم القدرة على السيطرة على التوسع الحضري واحترام مخططات التهيئة والتعمير.

– الموجات المستمرة للنازحين من الأرياف نحو المراكز الحضرية يسبب الاكتظاظ وتناقص فرص الشغل وعدم تهيئة تطوير الريف.

– الانعكاسات السلبية على الجانب الاجتماعي والاقتصادي والجانب البيئي والأمني الناتج عن النمو العمراني المفرط وغير المخطط.

3-2- المقترحات:

تناول هذا البحث موضوع مشكلات النمو الحضري في المدن الجزائرية، وقد خرجنا بمجموعة من الحقائق تبين أوجه القصور والمشكلات التي يعاني منها المجتمع الحضري أو المراكز الحضرية المشكلة للمدن، ليتسنى وضع الحلول المناسبة، وفي هذا الإطار يمكن إجمال أهم هذه الملامح فيما يلي:

1- تشجيع الهجرة العكسية بخلق مشروعات تنموية جاذبة في الأقاليم والمناطق الريفية.

2- خفض الكثافات المرتفعة بالمناطق المكتظة بالسكان عن طريق التوسع في برامج الإسكان.

3- توفير الاحتياجات اللازمة من الخدمات والمرافق للكتلة العمرانية الحالية والامتدادات المستقبلية.

4- توطين الأنشطة الإدارية والصناعية والتجارية ومراكز الخدمات الإقليمية وتقوية ارتباطها بباقي المدن.

5- تشجيع إنشاء المشاريع الإنتاجية الجاذبة لليد العاملة بعيدا عن المدينة في إطار الإقليم (الأقاليم الصناعية).

6- العمل على زيادة الدراسات التي تهتم بالتطور العمراني والنمو الاقتصادي مع التطرق لنقاط الضعف التي تعانيها المدينة، والعمل على تطوير وإقامة مشاريع سكنية جديدة لاستيعاب ع7ملية النمو الحضري والسكاني في المدينة.

7- تقويم الريف وتنميته والحفاظ على طابعه الريفي، وهذا بإعطاء القيمة من جديد للأنشطة وتطور الشغل وتوسيعه، وكذلك فك العزلة وتيسير الحصول على الخدمات العمومية وتحسين ظروف السكن.

4- المراجع

1- أحمد بوذراع، التطوير الحضري والمناطق الحضرية المختلفة بالمدن، دراسة نظرية في علم الاجتماع الحضري، منشورات جامعة باتنة.

2- بشير التيجاني (1996) التحضر في الجزائر: عوامله مراحله وانعكاساته. مقال في 18 صفحة في طريق النشر، في مجلة المدينة العربية، منظمة المدن العربية، الكويت.

3- بشير التيجاني: مفاهيم وأراء حول تنظيم الإقليم والتوطين الصناعي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1987.

4- بشير التيجاني، إشكالية تموين مدينة وهران بالمياه الصالحة للشرب، مجلة المدينة العربية، العدد 4، منظمة المدن العربية الكويت.

5- بشير التيجاني، البناء الفوضوي، دراسة نموذجية لحي بن طلبان (حي بوعمامة)، 1987.

6- بوقصاص عبد الحميد، النماذج الريفية الحضرية لمجتمعات العالم الثالث في ضوء المتصل الريفي الحضري، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة

7- تقارير الطلاب (1996) حول البناءات الفوضوية في ولاية وهران، موجودة بمكتبة معهد الجغرافيا، جامعة وهران.

8- جميلة العلوي، واقع الأحياء المختلفة لمجتمع مدينة سطيف، حي طنجة نموذجا كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة منتوري، قسنطينة، السنة 2006-2007، رسالة ماجستير، تخصص حضري.

9- جيرالد بريز، مجتمع المدينة في البلاد النامية، ترجمة محمد الجوهري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989.

10- حزب جبهة التحرير الوطني (1988) التخطيط والتنمية وتقييم مخططات التنمية-الباب الرابع حول الإسكان، الجزائر.

11- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مشكلات المدينة، دراسة في علم الاجتماع الحضري، مؤسسة شباب الجامعة، السنة 2005.

12- الدفاتر الجزائرية لعلم الاجتماع، مجلة البحوث السوسيولوجية قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، العدد 01، السنة 2000.

13- الديوان الوطني للإحصائيات (1992) الفرع الجهوي بوهران أن النتائج الأولية المؤقتة لتعداد 1987 حول السكان والسكن، وهران.

14- الديوان الوطني للإحصائيات (1994) المجموعة الإحصائية السنوية للجزائر.

15- سليم عقون، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة-حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عباس فرحات-سطيف-السنة الجامعية، 2009-2010.

16- شريف رحماني، الجزائر غدا، وضعية التراب الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر.

17- عبد الهادي لعروق، المدينة الجزائرية وممارسة التهيئة، حوليات حول وحدة البحث إفريقيا والعالم العربي، جامعة منتوري قسنطينة، 1997.

18- علي مانع، جنوح الأحداث والتغير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة، ديوان المطبوعات الجامعية، السنة 2004.

19- محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، التحليل السوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر.

20- محمد بومخلوف، التوطين الصناعي وآثاره العمرانية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، الجزائر، 1995.

21- المنتدى العربي للبيئة والتنمية، المياه الإدارة المستدامة المورد شحيح، المنتدى العربي للبيئة والتنمية، 2010. ومجلس الاستخبارات الوطني، شمال إفريقيا، أثر تغير المناخ، الانعكاسات الجيوسياسية، واشنطن العاصمة. 2009.

22- والتز جزنثان، مبادرة زيادة توليد الطاقة الشمسية المركزة في منطقة الميناء، عرض رقمي تم طرحه خلال مؤتمر الخطة الشمسية المتوسطية في فلنسيا، إسبانيا يوم 11-12 ماي 2010.

23- الوكالة الوطنية للموارد المائية، عراقيل الموارد الطبيعية في الجزائر، المديرية المركزية، مدينة الجزائر، تقرير غير منشور، 1994.

24- Alain Medan (oued ouchayah) Banlieue d'alger in Revue espace et société. October 1973. N° 1011.

25- Coté, M. (1993) L'urbanisation en Algérie : idées Recues et Réalités, in travaux de l'institut de géographie de remis, no. 85/86, France.
26- Tinthoin, R. (1954) le peuplement musulman d'Oran, in BultinTrimistriel de la société de géographie et d'archéologie d'Oran, no. 234. 77
27- http:/unhabitat.net/pmss/electronic-alt.pdf-2418/periodicals